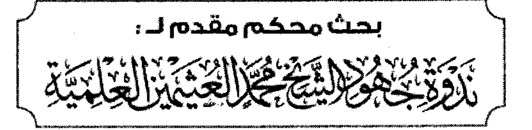
منهج الشيخ محمد العثيمين
في
التعامل مع الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد

إعداد
د. سليمان بن عبدالعزيز الربعي
أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة المساعد
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة القصيم



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: ٤ ـ ٥)، والصلاة والسلام على معلّم البشرية الخير وهاديها إلى منهج الحق؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

فكما أن الحاجة ماسة لبيان المنهج العلمي الصحيح في التلقي والاستدلال في الاعتقاد عموماً، فإن ثمة حاجة ماسة لإبراز جهود الأئمة التفصيلية في ذلك أيضاً، لآثارها العلمية الكبيرة والكثيرة.

وعندما نتحدث عن أصول منهج أهل السنة في الاعتقاد، تتمثل لنا مسيرة مضيئة لأئمة أعلام أفنوا أعمارهم المباركة في تأصيل هذا المنهج وبيانه، غايتهم في ذلك إصابة الحق والنصح للخلق.

ومن الأئمة المعاصرين الذين لهم في ذلك قدم راسخة، فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله(١).

فالشيخ ـ رغم أنه عالم موسوعي قد عُني عناية خاصة ببيان العقيدة الصحيحة

(١) هو العلامة المحقق محمد بن صالح بن محمد العثيمين، أحد العلماء الكبار المعدودين في العالم الإسلامي الذين بلغوا مرتبة الاجتهاد وإليهم رجعت الفتوى، ولد في عنيزة بالقصيم سنة ١٣٤٧هـ، طلب العلم صغيراً ولازم الشيخ عبدالرحمن السعدي، رحمه الله، ففاق أقرانه وجمع أصول العلوم وفروعها، ثم بذل نفسه في التعليم فوفد إليه طلاب العلم من كل مكان، من آثاره العلمية: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، وتقريب التدمرية، وشرح العقيدة الواسطية، وشرح العقيدة السفارينية، وتلخيص الحموية، وشرح كتاب التوحيد، وشرح لمعة الاعتقاد، وأصول التفسير، والأصول من علم الأصول، وشرح صحيح مسلم، وبلوغ المرام، وشرح زاد المستقنع.. وغيرها. توفي، رحمه الله، في جدة يوم الأربعاء =

وتأصيل المنهج الحق فيها تلقياً واستدلالاً، مع رد العقائد المخالفة وكشف بطلانها.

ولأن ما تركه الشيخ رحمه الله من تراث علمي كبير حفيّ ـ بعد الإشادة ـ بالمزيد من البحث والدراسة، فقد وُفِّقت هذه الكلية العريقة: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم ـ أيّما توفيق ـ بتنظيمها ندوة علمية عن جهود الشيخ العلمية. ففضلاً عن أن ذلك مقتضى الوفاء نظراً لأن الشيخ أحد أعمدتها الرئيسة بشخصه وعلمه فيما مضى[1]، وبما ترك من علم لم يزل؛ فإن من شأن الندوة ـ بإذن الله ـ تفعيل الحركة العلمية في المنطقة، وتقريب علم الشيخ لطلاب العلم والمشتغلين فيه.

ورغبة في المشاركة في الندوة، أتقدم بهذا البحث عن منهج الشيخ في التعامل مع الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد.

إن من خصائص الشيخ محمد العثيمين البارزة منهجيته في التعامل مع الأدلة العقلية في مواردها المختلفة، وهي منهجية تقوم على معرفة بهذا النوع من الأدلة، ودراية بطرق الاستدلال فيها، وقدرة على تقرير صحيحها ومناقشة فاسدها ونقضها.

أسباب اختيار الموضوع:

١ـ المكانة العلمية الكبيرة للشيخ محمد العثيمين رحمه الله، بما يتطلب دراسة تراثه العلمي والمنهجي والإفادة منه.

= ١٥/ ١٠/ ١٤٢١هـ، إثر مرض عضال، ودُفن في مكة المكرمة.

انظر في ترجمته: الجامع لحياة الشيخ محمد ابن عثيمين العلمية، لوليد بن أحمد الحسين، وابن عثيمين: الإمام الزاهد، للدكتور ناصر الزهراني، ومجلة البيان: العدد الستون بعد المائة، ومجلة الحكمة: العدد الثاني، وموقع مؤسسة الشيخ على الشبكة الالكترونية: www.ibnothaimeen.com.

(١) في عام ١٣٩٨هـ انتقل الشيخ من التدريس في معهد عنيزة العلمي إلى كلية الشريعة وأصول الدين التي تغيّر اسمها إلى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في سنة ١٤٢٩هـ ـ حتى وفاته سنة ١٤٢١هـ.

٢ـ كون مسألة المنهج في التعامل مع الدليل العقلي في الاعتقاد مما يكثر الجدل فيه، خاصة مع كثرة المناهج وادعاء كل منهج موافقة الحق.

٣ـ أن جهود علماء أهل السنة المعاصرين في تقرير الأدلة العقلية والتعامل معها غير معروفة عند كثير من الناس مع كونها جهوداً كبيرة.

٤ـ قياس مدى ترابط منهج أهل السنة في التعامل مع الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد بين أئمته المتقدمين والعلماء المعاصرين.

أسئلة البحث:

يحاول البحث الإجابة على أسئلة منهجية عن علاقة العقل بالاعتقاد من خلال دراسة منهج الشيخ محمد العثيمين في هذا المجال، مثل:

١ـ ما سمة الدليل العقلي الصحيح والدليل العقلي الفاسد؟

٢ـ ما القواعد الصحيحة في الاعتماد على العقل عند تقرير العقائد؟

٣ـ إلى أيّ مدى يمكن الاستدلال بالعقل في مسائل الاعتقاد؟

٤ـ ما الطرق التي يمكن بها نقض الاستدلال العقلي الفاسد في العقيدة؟

٥ـ ما أبرز آثار الاعتماد على الدليل العقلي الفاسد في العقائد؟

أهداف البحث:

من أبرز الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها ما يأتي:

١ـ كشف جانب من جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية بدراسة منهجه في التعامل مع الدليل العقلي في مسائل الاعتقاد، الأمر الذي يبرز معلماً للمنهجية العلمية المعاصرة لأهل السنة في هذه المسألة المهمة.

٢ـ تحديد المعايير المنهجية والعلمية للإعمال الصحيح للعقل في مسائل الاعتقاد بتحرير بعض القواعد التي بيّنها الشيخ في ذلك.

٣ـ بيان بعض الطرق العلمية في نقض الاستدلالات العقلية الفاسدة في أبواب العقيدة.

٤ـ الكشف عن الآثار السلبية للاستدلالات العقلية الفاسدة في الاعتقاد.

منهج البحث:

يقوم البحث على المنهجين الاستقرائي والتحليلي. فمن خلال المنهج الاستقرائي تتبعت ـ قدر الإمكان ـ كلام الشيخ وتقريراته المتعلقة بالدليل العقلي، ومن خلال المنهج التحليلي حاولت بيان مدلولاتها بما يكشف منهجية الشيخ في التعامل مع الدليل العقلي صحيحاً كان أم فاسداً.

خطة البحث:

يتكوّن البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس: للآيات، والأحاديث، والمصادر، والموضوعات.

أما المقدمة فتتضمن تعريفاً عاماً بالموضوع وبعض جوانب أهميته، والأسباب التي دعت إلى اختياره، والأسئلة التي يحاول الإجابة عنها، وأهدافه، ومنهجه.

وفي التمهيد أمران:

١ـ بيان معاني مصطلحات البحث.

٢ـ مكانة الدليل العقلي عند الشيخ.

وأما المباحث فهي كالتالي:

المبحث الأول: **قواعد الاستدلال العقلي الصحيح على مسائل الاعتقاد عند الشيخ.**

المبحث الثاني: **منهج الشيخ في الاستدلال بالعقل على مسائل الاعتقاد.**

المبحث الثالث: **منهج الشيخ في نقض الاستدلال العقلي الفاسد على مسائل الاعتقاد.**

المبحث الرابع: **آثار الاستدلال العقلي الفاسد على مسائل الاعتقاد في رأي الشيخ.**

وفي الخاتمة بيان لأهم النتائج.

وبعد، فليس ثمة إلا جهد المقل، لكن حسبي شرف المشاركة ورجاء الاستفادة، والله - تعالى - أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة صواباً، كما أسأله أن يجزل مثوبة الشيخ ويرفع درجاته كفاء جهوده العلمية العظيمة التي أصبحت منارات للحق والخير والرشاد.

التمهيد

أولاً: التعريف بمصطلحات البحث: المنهج، الدليل، العقل، المسائل، الاعتقاد

ثانياً: لمحة موجزة عن مكانة العقل ووظيفته عند الشيخ محمد العثيمين

أولاً: التعريف بمصطلحات البحث

المنهج، الدليل، العقل، المسائل، الاعتقاد

١ـ المنهــج:

المنهج **لغة**: هو الأمر الواضح والطريق البيّن، يُقال: نَهَج الأمر: أي: وضح واستبان، وطريق نهجٌ وطرق نهجه: أي: أنها بيّنة المسالك[(١)]، قال ـ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[(٢)].

المنهج **اصطلاحاً**: يختلف تعريف المنهج اصطلاحاً باختلاف موضوعه، فإن كل أهل فنّ يُقيّدونه بما يناسب وسائل بحثه عندهم، لكن هناك قدراً مشتركاً يتمثل في اشتراط مجموعة من القواعد العلمية والإجراءات الموضوعية التي تضبط الطريقة المراد أن توصل إلى النتيجة[(٣)].

٢ـ الدليــل:

الدليل **لغة**: المرشد والمحجة والتعريف بالأمر[(٤)].

الدليل اصطلاحاً: يُعرّف الدليل في الاصطلاح بـ (أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)[(٥)].

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، ٦/ ٤١،ولسان العرب، لابن منظور، ٢/ ٣٨٣، والمصباح المنير، للفيومي، ص٦٢٧.

(٢) سورة المائدة: ٤٨. قال الإمام الطبري، رحمه الله: (المنهاج: أصله الطريق البيّن الواضح... ثم يُستعمل في كل شيء كان بيّناً واضحاً يُعمل به...). جامع البيان، ٦/ ٢٦٩. وانظر: معالم التنزيل، للبغوي، ٢/ ٤٣.

(٣) انظر: منهجية البحث العلمي، للدكتور محمد عبيدات وزميليه، ص١٩، ومعجم المصطلحات العلمية والفنية، للدكتور يوسف خياط، ص٦٩٠، ومعجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، للدكتور أحمد بدوي، ص٢٦٧.

(٤) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ١٤/ ٤٨، ولسان العرب، لابن منظور، ١١/ ٢٤٩.

(٥) كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، ١/ ٧٨٧. وانظر: التعريفات، للجرجاني، ص١٠٩.

٣ـ العقـــل:

العقل **لغة**: للعقل في اللغة معنيان متقاربان هما: الحبس والمنع. فالعقل يحبس صاحبه عن ذميم القول والفعل، كما أن العقل يمنع صاحبه من الوقوع في المضايق[(١)].

العقل **اصطلاحاً**: هو غريزة وضعها الله ـ تعالى ـ في أكثر خلقه، تكون بها المعرفة[(٢)].

٤ـ المســـائل:

المسائل **لغة**: المسائل جمع مسألة، والمسألة لغة: مصدر سأل، فهي من إطلاق المصدر على المفعول، فمسألة بمعنى مسؤولة، والسؤال: الاستعلام عن الشيء والاستخبار عنه وإرادة معرفته على ما هو به[(٣)].

المسائل **اصطلاحاً**: (المطالب التي يُبرهن عليها في العلم، ويكون الغرض من ذلك العلم بمعرفتها)[(٤)].

٥ـ الاعتقاد:

الاعتقاد **لغة**: ترجع معاني العقيدة والاعتقاد في اللغة إلى الشدّ والتوثيق والإحكام. يقول ابن فارس: (العين والقاف والدال أصل واحد يدل على شَدٍّ وشِدَّةٍ وثُوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها)[(٥)].

---

(١) انظر: تاج العروس، للزبيدي، ٣/ ٢١، ولسان العرب، لابن منظور، ١١/ ٤٥٨، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص١٣٣٦.

(٢) انظر: ماهية العقل ومعناه واختلاف الناس فيه، مع كتاب: العقل وفهم القرآن، للحارث المحاسبي، ص٢٠٣ وما بعدها.

(٣) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ١٣/ ٤٧، ولسان العرب، لابن منظور، ١١/ ٣١٨.

(٤) التعريفات، للجرجاني، ص٢٢٥. وانظر: الكليات، للكفوي، ص٥٠١٠

(٥) معجم مقاييس اللغة، ٤/ ٨٦. وانظر: لسان العرب، لابن منظور، ٣/ ٢٩٦ وما بعدها، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي، ص٣٨٣ وما بعدها.

الاعتقاد اصطلاحاً: من أجمع تعريفات الاعتقاد في الاصطلاح أنه (الإيمان الجازم بالله وما يجب له من ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، والإيمان بملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشرّه، وبكل ما جاءت به النصوص الصحيحة من أصول الدين، وأمور الغيب وأخباره، وما أجمع عليه السلف الصالح، والتسليم لله ـ تعالى ـ في الحكم والأمر والقدر والشرع، ولرسوله ﷺ بالطاعة والتحكيم والاتّباع)[1].

ثانياً: لمحة موجزة عن منزلة العقل عند الشيخ محمد العثيمين

يُعدّ موقف الشيخ محمد العثيمين من العقل امتداداً لموقف أئمة السنة من هذا المصدر المعرفي بكونه آلة التمييز، ووسيلة الفهم، ومناط التكليف[2]، وهو موقف مؤسس على نصوص الوحيين التي جاءت بالإدلاء بأهمية العقل الصحيح وأنه أحد المصادر المعرفية المعتبرة حتى في مسائل الاعتقاد[3]، بضوابط سيأتي بيانها لاحقاً في مبحث القواعد التي وضعها الشيخ للاستدلال الصحيح بدليل العقل في العقيدة.

وبكل حال، فإنه يمكن تحديد بعض الملامح الدالة على منزلة العقل عند الشيخ في النقاط التالية:

١ ـ مكان العقل:

من عناية الشيخ بالعقل بحثه المستفيض والمفصل في مسألة مكانه من جسم الإنسان وتحقيق القول في ذلك، حيث رجّح أنه في القلب اعتماداً على الظاهر من

---

(١) مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة، للدكتور ناصر العقل، ص٩.

(٢) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، ٩/ ٢٠ وما بعدها، و١٠/ ٤٤٤، ومجموع الفتاوى له، ٩/ ٢٨٧.

(١٦) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، لعثمان بن علي حسن، ص١٦٨ وما بعدها، ومنهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، لجابر إدريس أمير، ١/ ٩٥ وما بعدها.

الأدلة، يقول رحمه الله: (قال بعض الناس في القلب، وقال بعض الناس: في الدماغ، وكل منهم له دليل. الذين قالوا: إنه في القلب قالوا: لأن الله ـ تعالى ـ يقول: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (الحج: ٤٦)، وقال بعضهم: العقل في الدماغ؛ لأن الإنسان إذا اختل دماغه اختل تصرفه؛ ولأننا نشاهد ـ في الزمن الأخير ـ الرجل يُزال قلبه ويُزرع له قلب جديد ونجد عقله لا يختلف عقله، وتفكيره هو الأول؛ نجد إنساناً يزرع له قلب شخص مجنون لا يحسن يتصرف، ويبقى هذا الذي زرع فيه القلب عاقلاً، فكيف يكون العقل في القلب؟!

إذاً: العقل في الدماغ؛ لأنه إذا اختل الدماغ اختل التصرف؛ اختل العقل. لكن بعض أهل العلم قال: إن العقل في القلب، ولا يمكن أن نحيد عما قال الله عز وجل؛ لأن الله ـ تعالى ـ وهو الخالق ـ أعلم بمخلوقه من غيره كما قال ـ تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ (الملك: ١٤)، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله»[(١)]؛ فالعقل في القلب، والقلب في الصدر، لكن الدماغ يستقبل ويتصور ثم يرسل هذا التصور إلى القلب، لينظر أوامره ثم ترجع الأوامر من القلب إلى الدماغ ثم يُنفِّذ الدماغ....، وهذا القول هو الذي تطمئن إليه النفس، وهو الموافق للواقع، وقد أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتبه[(٢)]، والإمام أحمد أشار إليه إشارة عامة فقال: محل العقل القلب، وله اتصال بالدماغ[(٣)]...)[(٤)].

(١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل مَن استبرأ لدينه، ح (٥٢)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، ح (٤٠٩٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، ٩/ ٣٠٣.

(٣) انظر: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) مجموع فتاوى الشيخ، ٧/ ٣٠٠.

٢ـ العقل مناط التكليف:

من القواعد المتفق عليها عند أهل السنة أن التكليف مشروط بتوافر العقل(١)، وهذا ما يقرره الشيخ، مقسّماً العقل قسمين: عقل إدراك مرادف للتمييز والفهم، وعقل رشد بمعنى إحسان التصرف وتحري الحكمة في تناول الأمور.

يقول: (العقل نوعان: عقل إدراك، وعقل رشد. فعقل الإدراك ما يدرك به الإنسان الأشياء، وهذا الذي يمر كثيراً في شروط العبادات.. وضده الجنون. والثاني: عقل رشد، بحيث يحسن الإنسان التصرف ويكون حكيماً.. وضد هذا السَّفه لا الجنون)(٢).

وهذا موافق لتقسيم كثير من أهل العلم وإن اختلفت الاصطلاحات، فما سمّاه الشيخ عقل الإدراك سمّاه بعضهم: عقل الفهم، وعقل الرشد سمّوه عقل البصيرة(٣)، وعند آخرين: عقل الإدراك هو العقل المطبوع، وعقل الرشد هو العقل المسموع(٤).

ثم يبيّن الشيخ أن نصوص التكليف خاطبت عقل الرشد والحكمة لا عقل الإدراك والتمييز، ومن ذلك قوله ـ تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٦٤)، يقول: (قوله تعالى: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، أي لهم عقول؛ والمراد هنا: عقل الرشد الحامل لمن اتصف به على الانتفاع بالعقل؛ فالإنسان العاقل حقاً إذا تأمل هذه الأشياء وجد أن فيها

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ١٠/ ٤٣٥ وما بعدها.
(٢) مجموع فتاوى الشيخ، ٧/ ٢٩٧.
(٣) انظر: مائية العقل، للحارث الحاسبي، ص٢٠٨.
(٤) انظر: مفردات ألفاظ القرآن، للأصفهاني، ص٥٧٧ وما بعدها. وانظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٩/ ٢٨٧، والاستقامة، م١ـ٢، ج٢/ ١٦٢، وصون المنطق والكلام، للسيوطي، ص١٨١٠

آيات تدل على خالقها ـ جل وعلا، وموجدها، وعلى ما تضمنته من صفات كماله؛ أما الإنسان المعرض ـ وإن كان ذكاؤه قوياً ـ فإنه لا ينتفع بها؛ ولهذا وصف الله سبحانه وتعالى الكفار بأنهم لا يعقلون[1]، مع أنهم في العقل الإدراكي يدركون ما ينفعهم، وما يضرهم...؛ لكن نفاه الله عنهم لعدم انتفاعهم به، وعدم عقلهم الرشدي الذي يرشدهم إلى ما فيه مصلحتهم)[2].

وإذن يتضح أن بين العقلين ـ عقل الرشد وعقل الإدراك عموماً وخصوصاً؛ فعقل الرشد لا بدّ أن يكون عقلاً مدركاً، لكن لا يلزم ـ في المقابل ـ أن يكون العقل المدرك راشداً.

٣ـ معيار الصحة والفساد في العقل:

يرتبط بالحديث عن تلازم التكليف والعقل أصل منهجي التفت إليه الشيخ يتمثل في تحديد أبرز سمات العقل الصحيح الراشد وعقل الإدراك غير الراشد؛ فقد بيّن أن عقل الرشد ما كان العقل فيه باق على أصل فطرته، ملتزماً بحدود قدرته في التفكر والنظر، سالماً من العوارض التي تجرّئه على تجاوزها، وبهذا يكون العقل مصدراً صحيحاً للمعرفة والاستدلال، وأما العقل الفاسد فهو ما أُصيب بالشبهة التي تحمله على تطلّب الفاعلية فيما لا يطيق. يقول: (نحن نعلم علم اليقين أن كل ما جاءت به الشريعة مبني على العقل لكن أي عقل هو؟! العقل الصريح؛ أي: السالم من الشبهات والشهوات، وليس العقل المشوب بشبهة أو شهوة، بشبهة التبس عليه الحق أو بشهوة ظهر له ولكن لا يريده)[3].

(١) ورد وصف الكفار بأنهم لا يعقلون في آيات كثيرة من القرآن الكريم، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (البقرة: ١٧٠). وكذلك: البقرة: ١٧١، والمائدة: ٥٨، و١٠٣، والأنفال: ٢٢، ويونس: ٤٢، والعنكبوت: ٦٣.. وغيرها.

(٢) مجموع فتاوى الشيخ، ٤/ ١٧٨. وانظر: مجموع الفتاوى أيضاً، ٧/ ٢٩٨، ٢٩٩.

(٣) مجموع فتاوى الشيخ، ٧/ ٢٣٣.

وإذا كان من معاني العقل منع صاحبه مما يلحق به الضرر، فإن من أَوْلَى متعينات ذلك ألا يخوض فيما لا يستطيع الإحاطة به ولا تصوره من مسائل الاعتقاد، فضلاً عن أن ذلك منهي عنه، لكن الأهواء وحظوظ النفس تحمل عليه أحياناً؛ فإن (النفوس والأهواء هي التي تتحكم في العقل، والمؤمن ينبغي أن يكون عقله غالباً على هواه، وإذا حكّم عقله فالعقل الصحيح يعقل صاحبه عما يضره...).[1]

(١) المصدر السابق، ٥/ ٢٢٢.

المباحث:

* المبحث الأول:

قواعد الاستدلال العقلي الصحيح على مسائل الاعتقاد عند الشيخ

* المبحث الثاني:

منهج الشيخ في الاستدلال بالعقل على مسائل الاعتقاد

* المبحث الثالث:

منهج الشيخ في نقض الاستدلال العقلي الفاسد على مسائل الاعتقاد

* المبحث الرابع:

آثار الاستدلال العقلي الفاسد على مسائل الاعتقاد في رأي الشيخ

تمهيـــــد

* من المهم في فاتحة هذه المباحث الإشارة إلى أمرين:

الأول: أن ما سوف يشير إليه الباحث مما فهمه من كلام الشيخ محمد العثيمين رحمه الله في كتبه، وتضمنتها المباحث الأربعة التالية المتمثلة في القواعد النظرية للاستدلال العقلي الصحيح في باب الاعتقاد، ومعالم منهجه التطبيقي في الاعتداد بهذا الدليل، ومنهجيته في نقض الأدلة العقلية الفاسدة، والآثار التي أشار إلى ترتبها على إعمال العقل في أبواب الاعتقاد إعمالاً فاسداً؛ لا تعني حصر جهود الشيخ في هذه الأمور، وإنما هي دراسة تهدف إبراز أبرز معالم هذا الجهد العظيم.

الثاني: أن مضامين المباحث الأربعة لا تمثل رأياً خاصاً بالشيخ، وإنما تمثل منهجاً عاماً لأهل السنة، حتى لو أن باحثاً أراد جمعها عند إمام آخر متقدم أو معاصر من أهل السنة لوجدها متطابقة مع ما قعّده الشيخ، وهذا الاطراد والتطابق المعرفي من أبرز خصائص منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال، و(لو طالعتَ جميع كتبهم المصنّفة من أولهم إلى آخرهم؛ قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار.... لا ترى بينهم اختلافاً ولا تفرّقاً في شيء ما وإن قلّ، بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن سلفهم؛ وجدته كأنه جاء من قلب واحد، وجرى على لسان واحد)[1].

(١) الحجة في بيان المحجة، للأصبهاني، ٢/ ٢٣٩.

المبحث الأول

قواعد الاستدلال العقلي الصحيح على مسائل الاعتقاد عند الشيخ

من سمات المنهج لدى الشيخ محمد العثيمين رحمه الله التأسيس على أصول علمية عامة، ومن ذلك تقريره مسائل الاعتقاد اعتماداً على الدليل العقلي؛ فإنه أشار إلى جملة من القواعد والأصول التي يكون بها الاستدلال العقلي صحيحاً.

ومن أبرز هذه القواعد ما يأتي:

* **القاعدة الأولى: العقل الصريح موافق للنقل الصحيح:**

من القواعد المهمة التي عُني الشيخ بتقريرها: موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح؛ لأن زعم تعارضهما كان ذريعة للفرق الكلامية في تطبيق منهجها القائم على تقديم العقل على النقل واعتبار الأول قطعياً والثاني ظنياً[1]. يقول: (العقل الصريح لا يمكن أن يناقض النقل الصحيح من الكتاب والسنة أبداً؛ هذه قاعدة مطردة)[2].

وقال أيضاً في موضع آخر: (العلم الأثري لا ينافي العلم النظري، بل كلاهما يؤيد الآخر)[3].

وهذه القاعدة كثر تأكيد الأئمة المتقدمين من أهل السنة لها[4]، بل أقام الإمام ابن تيمية رحمه الله كتاباً عظيماً من كتبه على تقريرها، هو: «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول»، المعروف بـ: «درء تعارض العقل والنقل».

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم، ٤/ ١٢٠٨، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، للدكتور سليمان بن صالح الغصن، ١/ ٣٤٠ وما بعدها.

(٢) شرح العقيدة السفارينية، ص٧٢٨.

(٣) المصدر السابق، ص٨٥.

(٤) انظر: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل، لجابر إدريس أمير، ١/ ١٥٥ وما بعدها.

*** القاعدة الثانية: العقل ليس حكماً في الغيبيات:**

من شروط اعتبار دلالة العقل عند أهل السنة والجماعة أن يكون النقل مهيمناً وحكماً عليه، ومن خضوعه لأحكام النقل منعه من التفكير في العقائد الغيبية؛ لأن المعرفة العقلية بها مشروطة بالإحاطة المحسوسة أو التصور الذهني، وهما متعذران على العقل، والله ﷻ يقول: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ (الإسراء: ٣٦).

يقول الشيخ: (لا حُكْم للعقل فيما يتعلق بذات الله وصفاته، بل لا حكم له في جميع الأمور الغيبية، ووظيفة العقل فيها التسليم التام، وأن نعلم أن ما ذكره الله من هذه الأمور ليس محالاً، ولهذا يقال: إن النصوص لا تأتي بمحال، وإنما تأتي بمحار؛ أي: بما يحيّر العقول؛ لأنها تسمع ما لا تدركه ولا تتصوره)(١)، وهذا من لوازم العقل الصحيح؛ (لأن الأمور الغيبية ليس للعقل فيها مجال،.... فيكون تحكيم العقل في ذلك مخالفاً للعقل)(٢).

وأئمة أهل السنة يقررون ما أشار إليه الشيخ؛ فالعقول الصحيحة لا تحكم على ما لا تقدر على إدراكه وتصوره، ومن ثم فهي يمكن أن تحتار فيها لكن لا يمكن أن تحيلها(٣).

*** القاعدة الثالثة: دلالة العقل على ما يجب لله ـ تعالى ـ ويمتنع دلالة إجمالية:**

يؤكد الشيخ رحمه الله بهذه القاعدة وسطية أهل السنة في منهج الاستدلال بالعقل؛ فهم يعتدون بدلالته من حيث الأصل بخلاف بعض الفرق والطوائف، لكنهم لا يطلقون دلالته في كل شيء ويجعلونه أصلاً وحكماً على ما سواه من الأدلة

(١) شرح الواسطية، ١/ ٢٠١٠

(٢) انظر: تقريب التدمرية، ص١٦، والقواعد المثلى، ص٣٦، وشرح السفارينية، ص٢٠٢.

(٣) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، ١/ ١٤٧، و٥/ ٢٩٧، والجواب الصحيح له، ٤/ ٣٠٩.

الصحيحة كما هو منهج فرق وطوائف أخرى(١)، وإنما يعتبرون دلالته في هدي الشريعة وبكون النقل نوراً له؛ فإن العقل (غريزة في النفس وقوة فيها، بمنزلة قوة البصر التي في العين، فإذا اتصل به نور الإيمان والقرآن، كان كنور العين إذا اتّصل به نور الشمس.. وإذا انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن دَرَكِهَا...)(٢).

يقول الشيخ: (إن العقل يدرك ما يجب لله سبحانه وتعالى ويمتنع عليه على سبيل الإجمال لا سبيل التفصيل، فمثلاً: العقل يدرك بأن الرب لا بدّ أن يكون كامل الصفات، لكن هذا لا يعني أن العقل يثبت كل صفة بعينها أو ينفيها، لكن يثبت أو ينفي على سبيل العموم: أن الرب لا بد أن يكون كامل الصفات، سالماً من النقص)(٣).

وهذا المعنى ذو صلة وثيقة بمفهوم أهل السنة لمسألة التحسين والتقبيح العقليين؛ فالعقل يدرك حُسن وصف الخالق بالكمال، لكنه لا يستطيع تصور تفاصيل هذا الوصف؛ لأنه موقوف على الدليل النقلي الذي يكون به التكليف باعتقاد ذلك والإيمان به وفق منهج مستقيم(٤).

*** القاعدة الرابعة: النقل يُقدّم على العقل:**

ترتبط هذه القاعدة بسابقتيها؛ فإنه إذا كان العقل ليس حكماً في الغيبيات، ولا يمكنه معرفة تفاصيل الاعتقاد في أجلِّ جوانبها وأعظمها، وهو ما يجب ويمتنع في حق الله عز وجل، فإن تقديم النقل عليه واجب وحتم، وهذا مقتضى العقل الصحيح السالم من الشبهة. يقول الشيخ رحمه الله: (والعقل يقتضي تقديم المنقول على المعقول...؛

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٣/ ٣٣٨.
(٢) مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٣/ ٣٣٨. وانظر: الصواعق المرسلة، لابن القيم، ٢/ ٤٥٨.
(٣) شرح الواسطية، ١/ ٨١٠
(٤) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية، ٨/ ٤٣٤.

لأن العقل لا يمكن أن يتحكم فيها أو يدركها، فكان مقتضى العقل الصريح أن يُرجَع فيها إلى النقل؛ فالخبر المحض الذي لا تدركه بعقلك كيف ترجع إلى عقلك فيه؟!)(١).

وقال في موضع آخر: (الأصل عند أهل السنة هو الأثر، سواء في الأمور العلمية أو الأمور العملية؛ بل إنهم يُحكّمون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في كل شيء)(٢).

إن الشيخ يقرر أصلاً مهماً يتحدد في أن النقل يجب أن يكون أصلاً لما سواه من الأدلة، وأنه لا يمكن تقديم أيّ من هذه الأدلة عليه؛ لأن (تقديم المعقول على الأدلة الشرعية ممتنع متناقض، وأما تقديم الأدلة الشرعية عليه فهو ممكن مؤتلف؛ فوجب الأول دون الثاني)(٣).

*** القاعدة الخامسة: عدم دلالة العقل ليس دليلاً على انتفاء المدلول:**

مع اعتبار أهل السنة دلالة العقل في مسائل الاعتقاد إذا استُدل به في مجاله؛ فإن الحقيقة الثابتة أن العلم ما ثبت بالدليل، وعدم العلم به ليس علماً بالعدم، أي أن المدلول لا يُنفى لعدم دلالة دليل معيّن عليه كالدليل العقلي(٤)؛ لأن ما سواه من الأدلة كثير، وإذا أمكن أن يكون لدلالة العقل على اعتقاد ثابت معارضة بوجه ما، فإن ثبوته بالدليل العقلي الصحيح سالم من المعارضة؛ لأن معارضة صحيح النقل غير جائزة مطلقاً، وذلك هو الدليل النقلي الذي يجب فيه التسليم؛ فإن دلالة النقل مطلقة ودلالة العقل بذاته دلالة نسبية(٥). يقول الشيخ - في سياق الرد على إثبات

(١) شرح العقيدة السفارينية، ص١١١٠

(٢) المصدر السابق، ص٨٥.

(٣) درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ١/ ١٤٤.

(٤) انظر: الرد على المنطقيين، لابن تيمية، ص١٠٠.

(٥) انظر: المصدر السابق، ص١٣ وما بعدها.

الأشاعرة[1] بعض الصفات ونفي بعضها: (على فرض أن العقل لا يدل على ما نفيتموه فإن عدم دلالته عليه لا يستلزم انتفاءه في نفس الأمر؛ لأن انتفاء الدليل المعين لا يستلزم انتفاء المدلول، إذ قد يثبت بدليل آخر. فإذا قدرنا أن الدليل العقلي لا يثبته فإن الدليل السمعي قد أثبته، وحينئذ يجب إثباته بالدليل القائم السالم عن المعارض المقاوم)[2].

*** القاعدة السادسة: الدليل العقلي أحد الأدلة وليس الدليل الوحيد:**

مع اعتبار أهل السنة لدلالة العقل الصحيح في الاعتقاد، إلا أنهم يؤكدون على أنه واحد من المصادر وليس المصدر الدلالي الوحيد[3]. ولما ناقش الشيخ مسألة دلالة الحوادث على وجود الله من الناحية العقلية، نفى ما ذهبت إليه بعض الفرق من حصر الأدلة بهذا الطريق، مبيِّناً أن ثمة طرقاً أخرى كثيرة صحيحة دالة على وجود الله، بل ذهب إلى أن وصف القول بقصر الأدلة على العقل بالقصور؛ لأنه يقتضي إهمال طرق أخرى أظهر منه في الدلالة كالفطرة والسمع. يقول شارحاً قول الإمام السفاريني رحمه الله في منظومته العقدية:

دلّـت على وجـوده الحـوادثُ ... سبحانه فهـو الحكـيمُ الوارثُ

(الدليل العقلي: أن كل حادث لا بدّ له من محدِث، ولا محدث للحوادث إلا الله عز وجل. ولكن ينبغي أن نسأل: هل المؤلف رحمه الله أراد حصر الدليل على وجود الله عز وجل بهذا الطريق فقط؟ الجواب: لا. فإن كان أراد ذلك فلا شك أنه هذا قصور؛ لأن

---

(١) هم المنتسبون إلى أبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ)، وقد مرّ معتقدهم بمراحل مختلفة، لكنه استقر على إثبات الأسماء وسبعاً من الصفات الذاتية، ونفي الصفات الفعلية، والميل إلى الجبر في القدر، وإلى الإرجاء في الإيمان، واستقر منهجهم في الاستدلال على تقديم العقل. انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة، للدكتور عبدالرحمن المحمود، ٢/ ٦٩٤، ومنهج أهل السنة والأشاعرة في توحيد الله تعالى، لخالد نور، ١/ ٢٨.

(٢) تقريب التدمرية، ص١٦.

(٣) انظر: الرد على المنطقيين، لابن تيمية، ص١٦٢.



الأدلة على وجود الله ﷻ كثيرة؛ شرعية وعقلية، وحسية، وفطرية)[1].

وهذا الذي قرره الشيخ بمنع حصر أدلة وجود الله على الدليل العقلي، عين ما قرره أئمة أهل السنة المتقدمون، بل وغيرهم من أصحاب الفطر السليمة، الذين أقروا بتعدد الأدلة الصحيحة على وجوده[2].

*** القاعدة السابعة: يُستدل بالعقل في الغيبيات لإثبات موافقته للنقل:**

تدل هذه القاعدة على أن أهل السنة يُعملون العقل في مجاله الصحيح المضبوط بالنقل، بخلاف الفرق الكلامية التي أعملته في غير مجاله كالخوض في الصفات تعطيلاً أو تفويضاً أو تأويلاً بطريق قياس الغائب على الشاهد، وحجبته عن العمل فيما يمكنه الاستدلال فيه كإثبات حقائق معاني الصفات مع اعتقاد التنزيه والكف عن التكييف.

وقد أكد الشيخ هذا المنهج كما في رده على الأشاعرة فيما ذهبت إليه من نفي حقيقة محبة الله ـ تعالى ـ عباده المؤمنين، بحجة أن ذلك غير ممكن عقلاً، إذ بيّن إمكانه بقوله: (يجب أن يكون اعتمادنا في الأمور الغيبية على الأدلة السمعية، لكن لا مانع من أن نستدل بأدلة عقلية؛ لإلزام مَن أنكر أن تكون المحبة ثابتة بالأدلة العقلية، مثل الأشاعرة[3]؛ يقولون: لا يمكن أن تثبت المحبة بين الله وبين العبد أبداً، لأن العقل لا يدل عليها، وكل ما لا يدل عليه العقل، فإنه يجب أن ننزه الله

(١) شرح السفارينية، ص٤٣.

(٢) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، ٧/ ٣٩٥.

(٣) وقد أولوها بوجهين: الأول: إرادة إكرام المحبوب ورفع درجته. الثاني: إرادة مدح المحبوب. انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية، ٥/ ١٦٨، وشرح أسماء الله الحسنى، للرازي، ص٣٦٤.
وانظر في إثبات هذه الصفة عند أهل السنة: درء التعارض، لابن تيمية، ٤/ ١٥، وشرح لمعة الاعتقاد، للعثيمين، ص١٤، ومجموع الفتاوى له، ٨/ ١٩٧، وصفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة، لعلوي السقاف، ص٢٧٠.

عنه. فنحن نقول: نُثبت المحبة بالأدلة العقلية، كما هي ثابتة عندنا بالأدلة السمعية، احتجاجاً على مَن أنكر ثبوتها بالعقل....)[١].

والشيخ يؤكد بهذه القاعدة أن منهج أهل السنة في الاعتقاد واحد؛ لأن الأئمة المتقدمين بيّنوا أن غاية الاستدلال العقلي موافقة النقل، كما في هذه الصفة، إلزاماً للمخالف[٢].

(١) شرح العقيدة الواسطية، ١/ ٢٤٠ـ٢٤١.

(٢) انظر: النبوات، ١/ ٣٥٤، والعقيدة الأصفهانية له، ص٢٧.

المبحث الثاني

منهج الشيخ في الاستدلال بالعقل على مسائل الاعتقاد

التزم الشيخ محمد العثيمين، رحمه الله تعالى، في الاستدلالات العقلية في أبواب العقيدة منهجاً علمياً دقيقاً، فجاءت تقريراته في ذلك غاية في الدقة والاطراد المعرفي والمنهجي.. ويمكن تحديد بعض معالم هذا المنهج في النقاط التالية:

١ـ ترتيب الدليل العقلي وفق مقتضيات المقام:

يُلاحظ في تقريرات الشيخ وردوده العقدية أنه كثيراً ما يُقدّم الدليل النقلي على العقلي [(١)]، لكنه قد يُقدّم العقلي على النقلي [(٢)]، وربما ظن المرء أن لا سبب لذلك أبعد من كونه راجعاً إلى ورود الدليل إلى ذهن الشيخ فإما يبدأ به وإما يؤخره، وهذا غير صحيح، وإنما للشيخ فيه منهج مبني على رؤية وغاية.

إن الأصل في الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند الشيخ بالدليل الشرعي، لكنه قد يؤخره ويُقدّم الدليل العقلي ومعه دليل الفطرة عليه باعتبار حال المخاطب، فإن كان مؤمناً بدلالة الشرع قدّم دليل النقل، وإن كان غير مؤمن قدّم دليل العقل ثم دليل الحسن فدليل الفطرة ثم دليل النقل. يقول ـ وهو في سياق ذكر الأدلة على وجود الله تعالى: (إذا قال قائل: ما الدليل على وجود الله ﷻ؟ قلنا: الدليل على وجود الله: العقل، والحس، والشرع. ثلاثة كلها تدل على وجود الله، وإن شئت؛ فزد: الفطرة، فتكون الدلائل على وجود الله أربعة: العقل، والحس، والفطرة،

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال ـ: القواعد المثلى، ص١١، ٣١، ٣٥، ٤٠، ومجموع الفتاوى، ٣/ ٢٧١، ٢٨٨، ٢٩٣، ٤/ ١١٧، ١٦٥، ٢٠٢، ٨/ ٦٠، ١٠٣، ١٤٣، وشرح السفارينية، ص١٩٢، ٢٨٧، ٣٢٨، ٧٣٢، وشرح الواسطية، ١/ ٧٥، ٩٧، ١٧٨، ٢٥٦، ٣٨٨، و٢/ ٧٧، والقول المفيد على كتاب التوحيد، ٢/ ٣٩٨.

(٢) انظر: تلخيص الحموية، ضمن كتاب رسائل في العقيدة، ص٥٣، وشرح السفارينية، ص٤٠٣.

والشرع. وأخّرنا الشرع، لا لأنه لا يستحق التقديم، لكن لأننا نخاطب مَن لا يؤمن بالشرع)[1].

٢. الاستدلال بالمحسوس لإثبات حقيقة معنى المعقول:

التزم الشيخ محمد العثيمين رحمه الله منهج أئمة أهل السنة في الاستدلال لحقيقة دلالة العقل على الغيبيات بدلالة المحسوسات[2]، ومن ذلك قوله ـ في سياق بيان أنه لا يلزم من إثبات صفة البصر لله ـ تعالى ـ إثبات العين؛ وإنما تثبت صفة العين بأدلة صريحة أخرى، لأن الأصل في أسماء الله وصفاته التوقيف على السمع[3]: (فإن قال قائل: هل يمكن عقلاً أن يَرى بلا عين، أو أن يحصل البصر بلا عين؟ فالجواب: نعم يمكن؛ فقد قال الله ـ تعالى ـ عن الأرض: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ (الزلزلة: ٤)؛ أي: تخبر بما عمل الناس عليها، وعملُ الناس قد يكون فعلاً يُرى، وقد يكون قولاً يُسمَع؛ فالأرض تسمع بلا أذن، وترى بلا عين، والله على كل شيء قدير)[4].

٣. الاستدلال بالملزوم (الدليل) على وجود اللازم (المدلول):

التلازم العقلي هو: ثبوت الشيء للشيء واقتضاؤه له اقتضاء ضرورياً، كلزوم الشمس للنهار والدخان للنار[5].

وعدّ أئمة السنة التلازم طريقاً صحيحاً للاستدلال العقلي[6]، وهو ما سار عليه الشيخ أيضاً. من ذلك استدلاله بهذا الطريق في إثبات صفة القدرة لله عز وجل،

(١) شرح العقيدة الواسطية، ١/ ٥٥ـ٥٦.
(٢) انظر: تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، لإبراهيم عقيلي، ص٣٦٧.
(٣) انظر في هذه القاعدة: منهاج السنة، لابن تيمية، ٢/ ٥٤٩، ولوامع الأنوار البهية، للسفاريني، ١/ ١٢٤، والقواعد المثلى، للعثيمين، ص١٦.
(٤) شرح السفارينية، ص١٨٥.
(٥) انظر: التعريفات، للجرجاني، ص٢٤٧، والكليات، للكفوي، ص٧٩٥.
(٦) النبوات، لابن تيمية، ٢/ ٧٢٣ وما بعدها.

إذ يقول: (القدرة تجب له سبحانه وتعالى سمعاً وعقلاً. أما السمع فما أكثر الآيات التي يقول الله فيها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٖ قَدِيرٞ﴾ (البقرة: ٢٠)[1]...، وأما العقل: فقرر دلالته على ذلك أهل العلم في قولهم: إن الخلق يدل على الخالق وعلى القدرة أيضاً؛ لأنه لا يمكن أن يوجد خلق إلا بقدرة عليه؛ فوجود المخلوقات وإثبات الخلق دليل على قدرة الخالق عز وجل)[2].

ومنه ـ أيضاً ـ استدلاله لإثبات صفة العلم لله بتلازمها مع الخلق، يقول: (النظر الصحيح يدل عليه[3]؛ لقول الله ـ تعالى ـ مستدلاً على علمه بدلالة عقلية: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ (الملك: ١٤)؛ فالخالق لابدّ أن يكون عالماً بمخلوقه، وعالماً بخلقه: كيف يخلق)[4].

٤ـ السبر والتقسيم:

السبر والتقسيم من الطرق العقلية المؤثرة في الاستدلال، ولهذا فإن لها تعلقاً بالجدل والمنطق[5]. فالسبر يعني اختبار كون الوصف صحيحاً للتعليل المعيّن أم لا؟ والتقسيم: حصر الأوصاف التي يُظنّ صلاحيتها للتعليل، أو هو: حصر الأوصاف التي يُظن صلاحيتها للتعليل، ثم اختبارها لإبطال ما ليس صالحاً وتعيين الصالح[6].

(١) وموارد ورودها كذلك: البقرة: ١٠٩، ١٤٨، آل عمران ١٦٥، النحل: ٧٥، النور: ٤٥، العنكبوت: ٢٠، فاطر: ١٠

(٢) شرح السفارينية، ص٢٩٩.

(٣) يعني: علم الله.

(٤) المصدر السابق، ص١٩٢.

(٥) يسميها الجدليون: «التقسيم والترديد»، والمناطقة: «القياس المنفصل». انظر: الرد على المنطقيين، لابن تيمية، ص٢٠٥، و: طرق الاستدلال ومقدماتها، للدكتور يعقوب الباحسين، ص٢٦٠.

(٦) انظر: الأحكام للآمدي، ٤/ ٧٧، وشرح الكوكب المنير، لابن النجار، ٤/ ١٤٢، ومذكرة في أصول الفقه، للشنقيطي، ص٣٥٧.

وقد استعمل الشيخ هذه الطريقة في الاستدلال على وجود الله ـ تعالى ـ عقلاً، إذ قال (أما دلالة العقل على وجود الله ـ تعالى: فلأن هذه المخلوقات ـ سابقها ولاحقها ـ لابد لها من خالق أوجدها؛ إذ لا يمكن أن تُوجِد نفسها بنفسها، ولا يمكن أن توجد صدفة. لا يمكن أن توجد نفسها بنفسها؛ لأن الشيء لا يخلق نفسه؛ لأنه قبل وجوده معدوم، فكيف يكون خالقاً؟! ولا يمكن أن توجد صدفة؛ لأن كل حادث لابد له من محدِث؛ ولأن وجودها على هذا النظام البديع والتناسق المتآلف والارتباط الملتحم بين الأسباب ومسبباتها وبين الكائنات بعضها مع بعض، يمنع ـ منعاً باتاً ـ أن يكون وجودها صدفة؛ إذ الموجود صدفة ليس على نظام في أصل وجوده، فكيف يكون منتظماً حال بقائه وتطوره؟!

وإذا لم يمكن أن تُوجِد هذه المخلوقات نفسها بنفسها، ولا أن توجد صدفة؛ تعيّن أن يكون لها موجد، وهو الله رب العالمين. وقد ذكر الله ـ تعالى ـ هذا الدليل العقلي والبرهان القطعي في سورة الطور، حيث قال: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ ﴾ (الطور: ٣٥)؛ يعني أنهم لم يُخلقوا من غير خالق، ولا هم الذين خلقوا أنفسهم، فتعيّن أن يكون خالقهم هو الله ـ تبارك وتعالى؛ ولهذا لما سمع جبير بن مطعم رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة الطور فبلغ هذه الآيات: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَـٰلِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ * أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾ (الطور: ٣٥ـ٣٧) ـ وكان جبير يؤمئذ مشركاً ـ قال: «كاد قلبي أن يطير، وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»(١)(٢).

ولأن منهج أهل السنة في التلقي والاستدلال واحد؛ استعمل بعض أئمة

---

(١) رواه البخاري مفرقاً. فقد روى قوله: «كاد قلبي أن يطير»، في كتاب التفسير، باب تفسير سورة الطور، ح (٤٨٥٣)، وروى قوله: «وذلك أول ما وقر الإيمان في قلبي»، في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً، رقم (٤٠٢٣).

(٢) شرح ثلاثة الأصول، ص٨١، ونبذة في العقيدة الإسلامية، ضمن كتاب: رسائل في العقيدة، ص١١ـ١٢.

وللشيخ رحمه الله جهود في بيان هذه المسائل اتسمت **بالمنهج الآتي**:

ـ اعتباره بالإجماع المنقول عن الأئمة في حكمه على هذه المسألة، إذ نقل عن ابن القيم قوله: «وأما التهنئة بشعائر الكفر المختصة به فحرام بالاتفاق، مثل أن يهنئهم بأعيادهم وصومهم، فيقول: عيد مبارك عليك أو تهنأ بهذا العيد ونحوه، فهذا إن سلم قائله من الكفر فهو من المحرمات، وهو بمنزلة أن يهنئه بسجوده للصليب، بل ذلك أعظم إثما عند الله وأشد مقتاً من التهنئة بشرب الخمر وقتل النفس وارتكاب الفرج الحرام ونحوه، وكثير ممن لا قدر للدين عنده يقع في ذلك ولا يدري قبح ما فعل، فمن هنأ عبداً بمعصية أو بدعة أو كفر فقد تعرض لمقت الله وسخطه»(1).

ـ اعتباره رحمه الله لحال المسلمين اليوم، سيما أولئك الذين يعيشون في ديار الغرب، وما هم عليه من الضعف، فحينئذ لا حرج عليهم أن يوافقوا الكفار في الهدي الظاهر، فيجب على طالب العلم أن يتمعن وينظر ما يلقى كثير من المسلمين من الحرج في البلاد غير الإسلامية إذا خالف الكفار، وعلى هذا يقال لا يجوز تهنئة الكفار بأعيادهم ومناسباتهم الدينية، إلا من يفعل ذلك على سبيل المداراة لهم واتقاء شرهم، على أن لا تتخذ هذه المداراة ذريعة يلج منها من اضطر ومن لم يضطر، فالحكم هنا منوط بالاضطرار، أما من فعله مجاملة أو تودداً أو حياءً أو لغير ذلك من الأسباب، فإن هذا محرم، لأنه من المداهنة في دين الله، وتقوية لنفوس الكفار وفخرهم بدينهم.

ـ تفصيله رحمه الله في هذه المسألة لأجل إيضاح كافة جوانبها، فبيَّن حكم إجابة التهنئة، وأنه لا يجوز إذ تعد هذه الإجابة بمثابة الإقرار والاعتراف بهذه الشعائر الكفرية، وأشد من ذلك إجابة المسلم دعوتهم بهذه المناسبة، لما في ذلك من مشاركتهم فيها، ويلحق بذلك التشبه بالكفار بإقامة الحفلات بهذه المناسبة، أو

(1) أحكام أهل الذمة ص٢٣٤.

تبادل الهدايا أو توزيع الحلوى، أو أطباق الطعام، أو تعطيل الأعمال ونحو ذلك.

ـ حرصه رحمه الله على إيراد الدليل أو التعليل فيما يذكر من أحكام، لأجل طمأنة السامع وتعليمه، فمثلاً فيما تقدم من مشابهة الكفار بإقامة الحفلات بهذه المناسبة... لقول النبي ﷺ: «من تشبّه بقوم فهو منهم»[(١)]. ويعلل أن مشابهتهم في بعض أعيادهم توجب سرور قلوبهم بما هم عليه من الباطل، وربما أطمعهم ذلك في انتهاز الفرص واستذلال الضعفاء، كما علل النهي عن تهنئتهم بأعيادهم أن ذلك يكون من المسلم رضا بها، والرضا بالكفر كفر[(٢)].

ـ رده رحمه الله الشبه التي تثار حول هذه المسألة، مثل قول من يقول: هم يهنئوننا بأعيادنا فلما لا نعاملهم بالمثل؟ فيجاب أن الفرق هنا ظاهر فإنَّ تهنئتهم إيانا بأعيادنا تهنئة بحق، وأن تهنئتنا إياهم بأعيادهم تهنئة بباطل.

ـ إشارته رحمه الله لما يكون في المسألة من خلاف بقدر حاجة المستفتي، ففي قبول ما أهدى إليك بهذه المناسبة، ذكر اختلاف العلماء فمنهم من قال: لا يجوز أن تقبل هديتهم في أعيادهم؛ لأن ذلك عنوان الرضا بها، ومنهم من يقول: لا بأس به، وعلى كل حال إذا لم يكن في ذلك محذور شرعي، وهو أن يعتقد المهدي إليك أنك راض بما هم عليه، فإنه لا بأس بالقبول، وإلا فعدم القبول أولى[(٣)].

ـ تفريقه رحمه الله بين ما يظن أنه من جنس واحد، ففرق بين التهنئة بأمر من الأمور الدنيوية كما لو ولد له مولود، أو بنى بيتاً، أو ما أشبه ذلك، فهذا لا بأس بتهنئتهم به إن وجد مصلحة لذلك، أما المناسبات الدينية فلا يجوز.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢/ ٥٠، وأبو داود في السنن ٢/ ٤٤١، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٢/ ٣٥١٠ وقال الشيخ الألباني في تصحيحه لسنن أبي داود: حسن صحيح.

(٢) انظر: التعليق على اقتضاء الصراط المستقيم ص٢١٦، واقتضاء الصراط المستقيم ص٢٦١، ومجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين ٣/ ٣٦٩.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين ٣/ ٣٣، والشرح الممتع على زاد المستقنع ٨/ ٧٥.



* التشبه بالكفار:

صور التشبه بالكفار متعددة في قديم الزمن وحديثه، والتشبه من الأمور التي نهت عنها الشريعة، إذ إن بها موالاة ومحبة للمتشبه به، ومن هنا يأتي الخلل في عقيدة الولاء والبراء، ولعل من أهم صور التشبه في هذا الزمان والتي للشيخ ابن عثيمين رحمه الله جهود بارزة في إجلائها وبيان الحق فيها.

ـ التشبه بالكفار في أعيادهم: وهذه الأعياد تعددت في هذا العصر الحديث وكثرت أسماؤها، وانتشرت هذه الأعياد في أمة الإسلام واختلطت بأعيادها الشرعية، بل ربما اُحتفل بتلك الأعياد المبتدعة ما لم يُحتفل بأعياد الإسلام المشروعة.

* عيد المولد النَّبوي:

ولعل من أشهر هذه الأعياد المبتدعة عيد المولد النَّبوي ـ وكأنه قيس على عيد النصارى بالمسيح عليه السلام الذي وإن كان قديماً في ابتدائه، إلا أنه في هذا الزمن الحديث زاد انتشاره وكثر المبررون له، والشيخ محمد رحمه الله في كتبه وفتاويه نهى عن هذا العيد وبين بطلانه وعالج هذه النازلة التي زادت في زمنه رحمه الله، وكان هذا الإنكار لها وفق المنهج الآتي:

ـ نظره في العلوم المساندة لبيان الحق في هذه المسألة، فنظر في كتب التأريخ والسير لمعرفة يوم مولده صلى الله عليه وسلم، إذ هذه المناسبة مرتبطة بذلك، فتبيَّن تعارض أقوالهم في تحديد مولده صلى الله عليه وسلم، وهذا الاختلاف يوجب إسقاط تحديد هذا اليوم، ويوضح عدم أهميته، فهو ليس محفوظاً عند الصحابة وسلف الأمة، رحمهم الله، فلو كان ذا أهمية وأمر مشروع لحدد اليوم من غير خلاف[1].

ـ ومن منهجه رحمه الله النظر في الأصول من كتاب وسنة ثم بناء الحكم عليه،

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢/ ٣٠٠، والتعليق على الاقتضاء ص٤٣٦.

وفي مثل هذه المسألة بيَّن رحمه الله أن الأعياد في أمة الإسلام عيدا الفطر والأضحى وعيد الجمعة لكل أسبوع، أما عيد المولد فلا أصل له في شريعة الإسلام، مما يقرر أنه بدعة محدثة.

- رجوعه رحمه الله إلى قواعد الشريعة، كقاعدة «أن العبادات الأصل فيها المنع»، والأعياد والمواسم الدينية التي يقصد بها التقرب إلى الله تعالى بتعظيمه وتعظيم نبيه ﷺ هي من العبادات، فلا يجوز أن يشرع فيها إلا ما شرع الله ورسوله.

كما أوضح رحمه الله أن هذه القواعد الأصولية لا يصح أن تستعمل في غير محلها كقاعدة «المصالح المرسلة»، وأن من زعم أن هذا العمل مندرج تحتها لما فيه من شحذ للهمم وتنشيط للناس بذكر النبي ﷺ، فإن هذا استعمال لهذه القاعدة في غير محله، «والحق أن المصالح سواءً كانت مرسلة أو مقيدة إن اعتبرها الشرع ودلَّ عليها فهي حق ومن الشرع، وإن لم يعتبرها فليست مصالح ولا يمكن أن تكون كذلك، واعتبارها إنما كان لدلالة الشرع عليها وليس لأنها دليل»[1].

- ذكر ما يلزم على القول من لوازم باطلة، فإن القول بهذا المولد وشرعيته يتضمن تكذيب قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة: ٣). إذ لا وجود للاحتفال بعيد المولد قبل وفاة الرسول ﷺ[2].

* عيد الحب:

مما تأثر به المسلمون بغيرهم وتبعوهم فيه ما يسمى بعيد الحب، زاعمين أن هذا الحب لإعادة أواصر المحبة والمودة ونشرها.

(١) انظر: القول المفيد ٢/ ٢٧٠.

(٢) انظر: الباب المفتوح ٣/ ١٠٥٥.

المبحث الثالث

منهج الشيخ في نقض الاستدلال العقلي الفاسد على مسائل الاعتقاد

من الخصائص العلمية التي تميز بها الشيخ محمد العثيمين قدرته على مناقشة الأدلة العقلية التي يتذرع بها المتكلمون لتقرير عقائدهم، ونقضها نقضاً علمياً عقلياً مناسباً لمقتضيات إيرادها.

ومع ذلك فمن المهم الإشارة إلى أن جهده رحمه الله في هذا المجال لا يوازي جهده في تأصيل الاستدلال العقلي الصحيح، لأن عنايته بتقرير العقيدة غلبت على مناقشته مناهج المخالفين وأدلتهم؛ وهو ـ لذلك يناقش أدلة المخالف العقلية في سياق التقرير غالباً.

وبكل حال، فإن من أبرز الطرق التي اعتمد عليها الشيخ في إبطال أدلة العقل الفاسدة في الاعتقاد، ما يأتي:

١ـ قلب الدليل:

ومفهوم قلب الدليل: أنّ ما ذكره المستدل لا يدل على مراده، وإنما يدل على خلافه، فيكون عليه لا له[(١)].

وقد كان هذا النهج أحد الأساليب التي اعتمد عليها الشيخ في نقض حجة نفاة حقائق الصفات بعدم قبول العقل لها، بأن من المعاني العقلية التي حملوها عليها ما يستلزم حقائقها بالعقل، فيكون العقل دليلاً عليهم لا لهم، ومن ذلك ردّه على الذين قالوا بأن محبة الله عز وجل عباده المؤمنين التي دلت عليها النصوص كما في قوله ـ تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥ﴾ (المائدة: ٥٤)، ليست محبة حقيقية وإنما

(١) انظر: شرح مختصر الروضة، للطوفي، ٣/ ٥٢٣، وشرح الكوكب المنير، لابن النجار، ٤/ ٣٣٨.

بمعنى إثابتهم على أعمالهم، بأن الإثابة من مقتضيات حقيقة الصفة، فيلزم العقل إثبات حقيقتها كما يليق بالله. يقول الشيخ: (يقول أهل العقل الذين حكموا على الله بعقولهم: محبة الله يعني: إثابته على العمل. ونقول: الإثابة على العمل أليس من لازمها المحبة؟ لأنه لا يمكن أن يُثيب على عمل لا يحبه؛ إذ العقل ينفي أن يحكم بأن أحداً يثيب على عمل وهو لا يحب العمل.. فإذا رجعنا إلى العقل صار العقل دليلاً عليه. وحينئذ يجب أن نثبت المحبة بدون واسطة، فنقول: هي محبة حقيقية)[1].

وقلب الدليل مما استعمله أئمة أهل السنة لإبطال أدلة مخالفيهم العقلية[2].

٢ـ قيـاس الخلـف[3]:

يُعرَّف هذا النوع من الأقيسة العقلية الصحيحة بأنه إثبات أمر ما من خلال إبطال نقيضه[4]، وهو أحد الأساليب القرآنية المعتمدة لتقرير الاعتقاد الحق بطريق عقلي[5]، ومنهج معتبر من مناهج أهل السنة في نقض استدلال المخالف[6].

وقد ردّ الشيخ به على الفلاسفة في مسألة إنكارهم حقيقة الروح، بأنه يلزمهم ما لا يمكن من اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما[7]، وهو ما يلزمهم كذلك في اعتقادهم

---

(١) شرح الأربعين النووية، ص٣٤٩، ومجموع الفتاوى، ٣/ ٦٩.

(٢) انظر: درء التعارض، لابن تيمية، ٩/ ١٥٤، وبيان تلبيس الجهمية له، ١/ ٣٥٧، والرد على المنطقيين، ص٢٥٠.

(٣) «الخلف» بالفتح وبالضم. والمعنى بالفتح أن هذا النوع من القياس يُحتاج فيه إلى الرجوع من النتيجة إلى الخلف لإثبات خطأ المقدمة التي زُعم صوابها، بما يقتضي ـ في المقابل ـ صواب نقيضها. والمعنى بضم الخاء أن هذا قياس باطل، مأخوذ من الخُلف وهو الكذب. انظر: معيار العلم في فن المنطق، للغزالي، ص١٣٢.

(٤) انظر: حاشية الصبان على شرح الملوي لسّلم الأخضري في المنطق، ص١٤٤.

(٥) انظر: منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، للدكتور عثمان علي حسن، ١/ ٤٠١ وما بعدها.

(٦) انظر: الصفدية، لابن تيمية، م١ـ٢، ج١/ ٢٩٤.

(٧) النقيضان هما أمران لا يجتمعان ولا يرتفعان بل لا بد من وجود أحدهما كالوجود والعدم، والضدان أمران لا يجتمعان، لكنهما يرتفعان كالبياض والسواد. انظر: الكليات، للكفوي، ص٥٧٤، والحدود الأنيقة، للأنصاري، ص٧٣.

في الله ـ تعالى ـ حيث وصفوه بالوصف المعين ونقيضه. يقول: (أهل الفلسفة وصفوها بأمور لا يتصف بها إلا ممتنع الوجود فقالوا: لا هي داخل البدن ولا خارجه، ولا مداخلة له ولا مباينة ولا متحركة ولا ساكنة، ولا تصعد ولا تهبط، ولا هي جسم ولا عرض. وقد يقولون: إنها لا داخل العالم ولا خارجه، ولا مباينة له ولا مداخلة، كما يصفون بذلك الخالق الواجب الوجود. فإذا قيل لهم: إثبات هذا القول ممتنع في العقل ضرورة، قالوا: هذا ممكن، بدليل أن الكليات ممكنة موجودة وهي غير مشار إليها. وقد غفلوا عن كون الكليات لا توجد كلية إلا في الأذهان لا في الأعيان؛ فإن الذهن يفرض أشياء في الخيال لا يمكن وجودها في الخارج كأن يتخيل ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما مع أن هذا ممتنع)(١).

وإذا امتنعت المقدمات التي بُني عليها الاعتقاد ثبت نقيضه الممكن.

٣. الإلـــــزام:

الإلزام هو أن يعجز أحد الطرفين عن التعرض للطرف الآخر؛ لأنه انتهى به إلى مقدمة ضرورية القبول أو مسلّمة عنده(٢).

وبهذا الطريق نقض الشيخ رحمه الله استدلال معطلة الصفات بالعقل من خلال حملهم نصوصها على غير حقائقها؛ حيث أبان لهم أنه يلزمهم ـ عقلاً ـ في المعاني التي حملوا عليها الصفات نظير ما نفوا حقائقها له، مع زيادتهم على ذلك تحريفهم الوحي. يقول: (إذا صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معنى زعموا أن العقل يوجبه فإنه يلزمهم في هذا المعنى نظير ما يلزمهم في المعنى الذي نفوه مع ارتكابهم تحريف الكتاب والسنة. مثال ذلك إذا قالوا: المراد بيدي الله عز وجل: القوة دون حقيقة اليد؛ لأن إثبات حقيقة اليد يستلزم التشبيه بالمخلوق الذي له يد؛ نقول لهم: يلزمكم في

(١) مجموع فتاوى الشيخ، ٤/ ١٤٣.

(٢) انظر: آداب البحث والمناظرة، لمحمد الأمين الشنقيطي، م١-٢، ج٢/ ٨٨.

إثبات القوة نظير ما يلزمكم في إثبات اليد الحقيقية، لأن للمخلوق قوة فإثبات القوة لله ـ تعالى: يستلزم التشبيه على قاعدتكم.

مثال آخر: إذا قالوا: المراد بمحبة الله تعالى: إرادة ثواب المحبوب أو الثواب نفسه دون حقيقة المحبة؛ لأن إثبات حقيقة المحبة يستلزم التشبيه، فنقول لهم: إذا فسرتم المحبة بالإرادة؛ لزمكم في إثبات الإرادة نظير ما يلزمكم في إثبات المحبة؛ لأن للمخلوق إرادة؛ فإثبات الإرادة لله ـ تعالى ـ يستلزم التشبيه على قاعدتكم).[1]

وربما أورد الشيخ إلزامات بعض الفرق الكلامية على بعض؛ لا لتصحيح غايات الملزِم التي ربما كانت أشدّ مخالفة، وإنما لبيان خطأ الملزَم لتفريقه بين المتماثلات، ويكون لصاحب الإيراد ردّ خاص لنقض باطله. يقول ـ وهو يُعدّد أوجه خطأ نفي حقائق الصفات: (الثاني: أن المعتزلة[2] والجهمية[3] يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية[4] بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة فيقولون: لقد أبحتم لأنفسكم نفي ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلاً عقليّاً وأوّلتم دليله السمعي؛ فلماذا تحرمون علينا نفي ما نفيناه بما نراه دليلاً عقليّاً ونُؤّل دليله السمعي؟! فلنا عقول كما أن لكم عقولاً! فإن كانت عقولنا خاطئة

---

(١) تقريب التدمرية، ص٢٦.

(٢) فرقة كلامية ظهرت على يد واصل بن عطاء الغزّال، وقد استقرت على خمسة أصول هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحقيقتها: تعطيل الصفات، والقول بخلق القرآن، ونفي القدر والرؤية، ووجوب إنفاذ الوعد والوعيد، وأن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر، والتغيير بالقوة. انظر: الملل والنحل، للشهرستاني، ص٦١، واعتقادات فرق المسلمين والمشركين،للرازي،ص٣٤، والمعتزلة وأصولهم الخمسة، للدكتور عواد المعتق، ص١٣.

(٣) فرقة كلامية تُعدّ أصل التعطيل، منسوبة إلى الجهم بن صفوان، من عقائدها: نفي الأسماء والصفات، والقول بالجبر، وأن الإيمان مجرد المعرفة. انظر: مقالات الإسلاميين، للأشعري،م١ـ٢،ج١/ ٣١٢، و: الفرق بين الفرق، للبغدادي، ص٢١١، وتاريخ الجهمية، للقاسمي، ص٩ وما بعدها.

(٤) فرقة كلامية منسوبة إلى أبي منصور الماتريدي، يثبتون الأسماء وثماني صفات، وينفون الصفات الخبرية والفعلية، ويميل أكثرهم في القدر إلى قول المعتزلة، وإلى الإرجاء في الإيمان. انظر: الماتريدية لأحمد الحربي، ص١٣١ وما بعدها، والماتريدية، للشمس الأفغاني، ١/ ٢٥٧ وما بعدها.

فكيف كانت عقولكم صائبة؟! وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة؟! وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتّباع الهوى.

وهذه حجة دامغة وإلزام صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشاعرة والماتريدية ولا مدفع لذلك ولا محيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب ويثبتون لله ـ تعالى ـ من الأسماء والصفات ما أثبته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ إثباتاً لا تمثيل فيه ولا تكييف، وتنزيهاً لا تعطيل فيه ولا تحريف، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور)[1].

ومثل هذا الإلزام منهج معتبر من مناهج أهل السنة في نقض الاستدلال العقلي الفاسد في مسائل كثيرة في الاعتقاد[2].

٤ـ التفـريق بين المتماثـلات:

مما يتبيّن به فساد الدليل العقلي عدم اطراد عمله فيما أُعمل فيه في جميع المسائل المتماثلة؛ تماماً كما تُعلم صحة الدليل العقلي باطراده فيها[3].

ومن شواهد اعتماد الشيخ محمد على هذا الطريق في نقض استدلال المخالف، قوله: (يقال لمن يثبت بعض الصفات دون بعض: القول في بعض الصفات كالقول في بعض. أي أن مَن أثبت شيئاً مما أثبته الله لنفسه ألزم بإثبات الباقي، ومَن نفى شيئاً منها أُلزم بنفي ما أثبته وإلا كان متناقضاً. مثال ذلك: إذا كان المخاطب يثبت لله ـ تعالى ـ حقيقة الإرادة وينفي حقيقة الغضب ويُفسّره إما بإرادة الانتقام وإما بالانتقام نفسه، يقال له: لا فرق بين ما أثبته من حقيقة الإرادة وما نفيته من حقيقة

---

(١) القواعد المثلى، ص٥٣.

(٢) انظر ـ مثلاً ـ: درء التعارض، ٢/ ١٨٠، ١٩٦، ٦/ ١٥٥، ٧/ ٢٩٠، ٩/ ٢٦٠، ١٠/ ٩٠، وبيان تلبيس الجهمية، ١/ ١٠٧، ٦٠٣، ٢/ ٣١٦.

(٣) انظر: الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، للدكتور عثمان حسن، ٢/ ٧١٣.

الغضب؛ فإن كان إثبات حقيقة الغضب يستلزم التمثيل فإثبات حقيقة الإرادة يستلزمه أيضاً، وإن كان إثبات حقيقة الإرادة لا يستلزمه فإثبات حقيقة الغضب لا يستلزمه أيضاً؛ لأن القول في أحدهما كالقول في الآخر)[1].

ولقد ردّ أئمة أهل السنة بهذه الطريق ـ من قبل ـ على بعض الفرق الكلامية في نفيهم بعض الصفات وإثبات بعضها، بأن الصفات متماثلة من حيث إمكان الاستدلال العقلي، مما يدل على أن عقولهم ليست صريحة، ويلزمون إما بإثبات الكل أو نفي الكل[2].

٥. المعارضة:

وهي تعني أن الدليل على ما نفاه المستدل بالعقل أوضح وأجلى مما يقرّ به[3].

وقد استعمل الشيخ هذه الطريق في نقض استدلال المعطلة بالعقل لنفي حقائق الصفات. من ذلك إثباته أن دلالة العقل على حقيقة بعض الصفات التي ينفيها الأشاعرة ـ كصفة الرحمة ـ أوضح من دلالتها على ما يثبتونه وهي الصفات العقلية السبع كالإرادة[4]، حيث يقول في مناقشتهم: (يمكننا أن نثبت بالعقل ما نفيتم أن العقل دالّ عليه...، فنقول: ما نفيتموه قد دلّ عليه العقل. مثال ذلك: هذه النعم التي نشاهدها، وهذه النقم التي تندفع عنا مع وجود أسبابها... تدل على الرحمة، ونزول المطر من آثار الرحمة، ونبات الأرض من آثار الرحمة، والنوم والراحة

---

(١) مجموع فتاوى الشيخ، ٤/ ١٣٧.

(٢) انظر: التدمرية، لابن تيمية، ص٣١ وما بعدها، ودرء التعارض له، ٥/ ٣١٣، والرد على المنطقيين له، ص٢٩، ٣٣٣، ومجموع الفتاوى له، ٩/ ٨٩.

(٣) انظر: آداب البحث والمناظرة، للشنقيطي، م١ـ٢، ج٢/ ٧١٠

(٤) الصفات السبع التي استقر معتقد الأشاعرة على إثباتها هي: الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام. انظر: الإنصاف، للباقلاني، ص٣٥، والإرشاد، للجويني، ص٢٩، والاقتصاد في الاعتقاد، للغزالي، ص١٠٩ـ١٤٠، وشرح جوهرة التوحيد، للباجوري، ص١٢٧.

من آثار الرحمة، والعلم والرزق من آثار الرحمة؛ كل ما بنا من نعمة فهي من آثار الرحمة، ودلالة هذه الأشياء على الرحمة عقلاً أوضح وأبين من دلالة التخصيص على الإرادة؛ لأن دلالة هذه الأشياء على الرحمة واضحة للعامي والعالم، ودلالة التخصيص على الإرادة لا يفهمها إلا عالم)[1].

وقد استدل أئمة أهل السنة بهذه الطريقة في إبطال الأدلة العقلية الفاسدة على التعطيل[2].

---

(١) شرح السفارينية، ص٢٠٢-٢٠٣. وانظر: القواعد المثلى، ص٥٢، ومجموع فتاوى الشيخ، ٣/ ١٥٦.
(٢) انظر - مثلاً -: شرح الأصفهانية، لابن تيمية، ص٢٦، ٢٠٠.

المبحث الرابع

آثار الاستدلال العقلي الفاسد على مسائل الاعتقاد في رأي الشيخ

عُني الشيخ محمد العثيمين رحمه الله ببيان الآثار السلبية على الاستدلالات العقلية الفاسدة في مسائل المعتقد التي تعتمد عليها كثير من الفرق الكلامية؛ إذ لا يكاد يناقش استدلالاً عقلياً باطلاً دون أن يذكر لوازمه وآثاره على المستدل وعلى العقل نفسه، وهذا منهج أصيل وقديم من مناهج أهل السنة والجماعة؛ لكونهم أعرف بالحق وأرحم بالخلق.

ومن أبرز الآثار السلبية للاستدلالات العقلية الفاسدة التي أشار إليها الشيخ ما يأتي:

١- القول على الله بغير علم:

من أعظم الآثار السيئة التي يقع فيها المعتمد على الدليل العقلي الفاسد في أبواب الاعتقاد: افتراء الكذب على الله والقول عليه بلا علم، وذلك بأن يُثبت له ما لم يثبته لنفسه أو ينفي عنه ما لم ينفه.

ولقد نص الشيخ على هذا الأثر السلبي الخطير إذا اعتُمد على العقل فيما لا يجوز إعماله فيه في مسائل العقيدة، حيث يقول: (في الاعتماد على العقل[1] ارتكاب محظورين عظيمين: أن نقول على الله ما لا نعلم، وأن ننفي عن الله ما أثبته لنفسه.

وهذا محظور عظيم لا يمكن لمؤمن أن يرتكبه، بل ولا يمكن لعاقل أن يرتكبه، فضلاً عن مؤمن)[2].

(١) في تفصيل ما يجب وما يمتنع في حق الله ـ تعالى ـ.
(٢) شرح السفارينية، ص١١٣.

٢ـ إبطال دلالة النص الصحيح إثباتاً ونفياً:

يشير الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى ما يترتب على جعل بعض الفرق الكلامية العقل أصلاً وحكماً على غيره من الأدلة، لا سيما في الاعتقاد، من تعطيل دلالة نصوص الكتاب والسنة فيما يدلان عليه من الإثبات والنفي حيث يقول ـ مقارناً هذا المنهج بمنهج أهل السنة القائم على الاتباع: (مدار إثبات الأسماء والصفات أو نفيها على السمع، فعقولنا لا تحكم على الله أبداً، خلافاً للأشعرية والمعتزلة والجهمية وغيرهم من أهل التعطيل الذين جعلوا المدار في إثبات الصفات أو نفيها على العقل، فقالوا: ما اقتضى العقل إثباته أثبتناه، سواء أثبته الله لنفسه أم لا! وما اقتضى نفيه نفيناه وإن أثبته الله، وما لا يقتضي العقل إثباته ولا نفيه فأكثرهم نفاه... ومنهم من توقف فيه... فيتفرع على هذا ما اقتضى العقل وصف الله وُصف الله به وإن لم يكن في الكتاب والسنة، وما اقتضى العقل نفيه عن الله نفوه وإن كان في الكتاب والسنة)[١].

٣ـ الاختـــــلاف:

لا يمكن لمنهج فاسد في الاستدلال، خاصة إذا كان منهجاً عقلياً، إلا أن يؤدي إلى اختلاف أهله؛ لأنه لا يمثل معياراً دقيقاً جامعاً، وإنما تتعدد دعاوى مرجعيته باختلاف عقول منتهجيه وأهوائهم[٢]؛ ولهذا قد كان الاختلاف من أبرز سمات الذين يحكّمون العقل في الاعتقاد[٣].

ويشير الشيخ محمد إلى أن الاختلاف من آثار الاستدلال العقلي الفاسد، حيث يقول ـ وهو يعدد أوجه الرد على المتكلمين الذين يحكّمون العقل في الصفات نفياً وإثباتاً ـ: (الثالث: أن الرجوع في ذلك إلى العقل مستلزم للاختلاف...؛ فإن لكل

(١) شرح الواسطية، ١/ ٨٠. وانظر: شرح لمعة الاعتقاد، ص٩.
(٢) انظر: شرح السفارينية، ص٢٥. وقارنه ب: درء التعارض، لابن تيمية، ١/ ١٧٤.
(٣) انظر: الحجة، للأصبهاني، ٢/ ٢٤١٠



واحد منهم عقلاً يرى الرجوع إليه كما هو الواقع في هؤلاء؛ فتجد أحدهم يثبت ما ينفيه الآخر)[1].

وما كان أكثر الناس اختلافاً واضطراباً في إعمال العقل الذين يدعون الانتساب إليه، إلا لفساد عقولهم؛ فإن الاختلاف دليل على ذلك، ومن ثم فأنّى لعقولهم هذه أن تكون مصدراً للاستدلال والفهم في باب العقائد!

يقول الشيخ: (فأصحاب النظر الذين يدعون أنهم أصحاب عقول، وأن غيرهم عامّةٌ وحشوية[2] وبلهاء وما أشبه ذلك، هم أكثر الناس اختلافاً في هذا الباب... فإذا كان هذا حال أصحاب النظر فكيف يُعتمد على هؤلاء فيما هو أساس الرسالات وهو معرفة الرب عز وجل بأسمائه وصفاته؟ وكيف نعتمد على هذه الأقوال المتناقضة التي لا تنبني على أصل؟)[3].

٤. التناقـــض:

يمكن القول بأن التناقض والاضطراب نتيجة طبيعة للاختلاف والتباين، أي أنه إذا كانت المقدمات مختلفة جاءت النتائج ـ ولابدّ ـ متناقضة ملازمة للشك والحيرة وعدم اليقين، وهذه سمة من سمات المنهج عند الفرق الكلامية[4].

ومن إشارات الشيخ إلى تناقض العقل الفاسد إذا اعتمد عليه في الاعتقاد، قوله: (هذه العقول التي زعمتم أنها مرجع ومُحكِّم في صفات الله، عقول متناقضة؛

(١) تقريب التدمرية، ص٢٥.

(٢) الحشوية: لقب أطلقه المتكلمون على أهل الإثبات، وهو ـ في أصح الأقوال ـ بمعنى الشيء الذي لا قيمة ولا أهمية له؛ وذلك لأنهم يتلقون عقيدتهم تلقياً مباشراً من الكتاب والسنة، ولا يبنونها على أصول عقلية وفلسفية. انظر: تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، ص٥٥، وعقيدة السلف، للصابوني، ص٣٠٤، وبيان تلبيس الجهمية، لابن تيمية، ١/ ٣٨٢، ومجموع الفتاوى له، ٤/ ٢٢.

(٣) شرح السفارينية، ص١٣٥.

(٤) انظر: الرد على البكري، لابن تيمية، ص٢٨٨.

لأن هؤلاء العقلاء - كما يدعون يتناقضون؛ فنجد بعضهم يقرر وجوب ذلك عقلاً، والآخر يقرر امتناع ذلك عقلاً، وفرق واسع شاسع بين الواجب والممتنع، وكل منهم يدعي أنه من ذوي العقول، هذا يقول: هذا ممتنع على الله ولا يجوز وصفه به، وهذا يقول: هذا واجب لله فيجب وصفه به؛ فأين العقل؟! وبأي شيء يوزن ما يجب لله - تعالى - وما يمتنع؟)[1].

بل إنه (ربما يتناقض الواحد منهم فيثبت في مكان ما ينفيه، أو ينفي نظيره، في مكان آخر؛ فليس لهم قانون يرجعون إليه)[2].

٥- هـدم العقـل:

مما يترتب على منهج الفرق الكلامية التي تجعل العقل حكماً ومهيمناً على ما سواه من الأدلة الأخرى وتُعمله فيما لا يطيقه من معرفة تفاصيل الغيبيات وما يجب ويمتنع على الله ﷻ، تعطيله وهدمه كما يقول الشيخ: (من العجب أن يقولوا: نحن نتّبع العقل وهم يهدمون العقل بما يدعونه عقلاً؛ لأن العقل يقتضي أن الأمور الغيبية يقتصر فيها على الخبر المجرد؛ لأن العقل لا يمكن أن يتحكم فيها أو يدركها)[3].

وإذن، فهدم العقل له وجهان متلازمان: إعماله فيما أُمر بالتسليم فيه لدلالة النقل، وتعطيله عن الإعمال فيما أُمر بالعمل فيه.

(١) شرح السفارينية، ص١١٢-١١٣.
(٢) تقريب التدمرية، ص٢٥.
(٣) شرح السفارينية، ص١١١٠

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز لمنهج الشيخ محمد العثيمين رحمه الله في التعامل مع أدلة العقل في مسائل الاعتقاد؛ أحمد الله ـ تعالى ـ على تيسيره وعونه، ثم أحب أن أسجل **النتائج التالية:**

١ـ أن العقل قسمان: عقل صريح سالم من الشبهات يوافق النقل الصحيح، وعقل فاسد مشوب بالشبه والأهواء يناقض النقل.

٢ـ تميز منهج الشيخ محمد العثيمين في التعامل مع الأدلة العقلية على مسائل الاعتقاد بمنهجية علمية، ونظر فيها نظرة موضوعية، بحيث حكم عليها أحكاماً معيارية معلّلة.

٣ـ أن الشيخ رحمه الله أوتي قدرة عقلية كبيرة جعلته معدوداً في أبرز علماء السنة المعاصرين القادرين على تقرير الأدلة العقلية الصحيحة ومناقشة الأدلة الفاسدة في أبواب الاعتقاد.

٤ـ معرفة الشيخ الواسعة والدقيقة بالفرق والعقائد والمناهج المخالفة لاعتقاد أهل السنة والجماعة.

٥ـ أن لأهل السنة منهجاً واحداً في الاستدلال العقلي على مسائل العقيدة.

٦ـ أن ثمة منطلقات تمثل أصولاً وقواعد ضابطة لإعمال العقل والاستدلال به في العقيدة إعمالاً صحيحاً.

٧ـ أن للاستدلالات العقلية الصحيحة على مسائل الاعتقاد طرقاً ومسالك يمكن تطبيقها وقياس نظائرها عليها.

٨ـ أن هنالك مناهج عقلية صحيحة يمكن بها نقض أدلة العقل الفاسدة.

٩ـ أن الاستدلالات العقلية الفاسدة تؤدي إلى الاختلاف والتناقض وهدم العقل، فضلاً عن مخالفة الوحي واتباع الأهواء.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.